دور التعليم النوعي في تمكين الشباب وتنمية مهاراتهم الاجتماعية في المجتمع

ماجدة سالم محمد النائلي*– قسم الخدمة الاجتماعية - كلية الآداب
Email: m.alnaeli@zu.edu.ly
تاريخ الاستلام 20 / 8 / 2025م تاريخ القبول 2025/10/3م

The Role of Qualitative Education in Empowering Youth and Developing Their Social Skills in Society

Magda Salem Mohamed Al-Naili
Email: m.alnaeli@zu.edu.ly

Abstract

The study aimed to identify the role of qualitative education in empowering youth and developing their social skills within society, through examining the impact of qualitative education on enhancing youth's social skills such as communication, teamwork, and leadership. It also sought to explore the factors hindering the implementation of qualitative education in educational institutions and their effect on socially empowering youth, as well as to determine the extent to which qualitative educational programs contribute to improving youth's ability to engage positively and participate actively in society. Finally, the study aimed to highlight ways to develop qualitative curricula and teaching methods to better meet the social and psychological needs of youth. The researcher adopted the descriptive method due to its suitability for the purposes of the study.

The study reached the following findings:

-Qualitative education enhances youth's social skills through an interactive environment that fosters communication, teamwork, and leadership opportunities, thereby preparing them to face social and professional challenges with confidence and competence.

-Several factors hinder the application of qualitative education in educational institutions, such as insufficient teacher training, lack of resources, and adherence to traditional methods, which negatively affect youth empowerment and the development of essential social skills for positive interaction.

-Qualitative educational programs effectively contribute to enhancing youth's ability to engage positively and participate in community life by building self-confidence, developing dialogue skills, and strengthening belonging, which positively reflects on their integration and role in community development.
-Developing qualitative curricula and teaching methods to meet the social and psychological needs of youth requires adopting a holistic vision that integrates interactive content and active learning methods, considers individual differences, supports self-expression, and provides a democratic learning environment, with a focus on teacher training to ensure effective application that contributes to the balanced development of youth.

الملخـــــــــص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم النوعي في تمكين الشباب وتنمية مهاراتهم الاجتماعية في المجتمع وذلك من خلال تأثير التعليم النوعي في تعزيز مهارات الشباب الاجتماعية مثل التواصل والعمل الجماعي والقيادة، والتعرف على العوامل التي تعيق تطبيق التعليم النوعي في المؤسسات التعليمية وتأثيرها على تمكين الشباب اجتماعياً، وكذلك التعرف على مدى مساهمة البرامج التعليمية النوعية في تحسين قدرة الشباب على التفاعل الإيجابي والمشاركة الفاعلة في المجتمع، وأخيرا التعرف على السبل التي يمكن من خلالها تطوير المناهج والأساليب التعليمية النوعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للشباب بشكل أفضل واتبع الباحث المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن التعليم النوعي يعزز مهارات الشباب الاجتماعية من خلال بيئة تفاعلية تنمّي التواصل والعمل الجماعي وتتيح فرصًا لتولي أدوار قيادية، مما يُعدهم لمواجهة تحديات الحياة الاجتماعية والمهنية بثقة وكفاءة.
- تعدد العوامل التي تعيق تطبيق التعليم النوعي في المؤسسات التعليمية، مثل نقص تدريب المعلمين، وغياب الموارد، والتمسك بالطرق التقليدية، مما يؤثر سلبًا على تمكين الشباب اجتماعيًا وتنمية مهاراتهم الاجتماعية الضرورية للتفاعل الإيجابي.
- تسهم البرامج التعليمية النوعية بفاعلية في تعزيز قدرة الشباب على التفاعل الإيجابي والمشاركة المجتمعية من خلال بناء الثقة بالنفس، وتنمية مهارات الحوار، وتعزيز

الانتماء، مما ينعكس إيجابًا على اندماجهم ودورهم في التنمية المجتمعية.
- يتطلب تطوير المناهج والأساليب التعليمية النوعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للشباب تبني رؤية شمولية تجمع بين المحتوى التفاعلي والأساليب النشطة، مع مراعاة الفروقات الفردية، ودعم التعبير عن الذات، وتوفير بيئة تعليمية ديمقراطية، مع التركيز على تدريب المعلمين لضمان تطبيق فعّال يسهم في التنمية المتوازنة للشباب.

الكلمات المفتاحية: التعليم النوعي- تمكين الشباب- مهاراتهم الاجتماعية.

المقدمة:

يُعد التعليم أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمعات وتطويرها، إذ يمثل وسيلة فعالة لنقل المعرفة والقيم والمهارات من جيل إلى آخر، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، برز مفهوم التعليم النوعي كأحد الأساليب التعليمية التي تركز على جودة المخرجات التعليمية بدلاً من الكم، مع توجيه اهتمام خاص لتطوير القدرات الشخصية والاجتماعية لدى المتعلمين، لاسيما فئة الشباب التي تُعد العنصر الأكثر تأثيرًا في حركة التنمية المجتمعية والتقدم وإن تمكين الشباب من خلال التعليم النوعي لا يقتصر فقط على تزويدهم بالمعلومات الأكاديمية، بل يشمل أيضًا تعزيز مهاراتهم الاجتماعية التي تُعتبر جوهرية في بناء شخصية متكاملة وقادرة على التفاعل الإيجابي داخل المجتمع فالشباب، كطبقة عمرية حيوية، يواجهون تحديات متعددة تتطلب منهم امتلاك مجموعة من المهارات الاجتماعية، مثل التواصل الفعّال، العمل الجماعي، حل النزاعات، والقيادة، التي تُساهم في تعزيز مشاركتهم الفاعلة في الحياة المجتمعية والاقتصادية والسياسية، لذا فإن التعليم النوعي يسعى إلى توفير بيئة تعليمية شاملة تعزز هذه المهارات، مما يفتح أمام الشباب آفاقًا جديدة للنجاح والتطور وعلاوة على ذلك يلعب التعليم النوعي دورًا محوريًا في تطوير الكفايات الذاتية لدى الشباب، مثل التفكير النقدي والإبداعي، وتحمل المسؤولية، والوعي بحقوقهم وواجباتهم، الأمر الذي يُمكّنهم من مواجهة التحديات المعاصرة بفعالية، ومن هذا المنطلق يتطلب تحقيق أهداف التعليم النوعي تخطيطًا دقيقًا يتضمن مناهج تعليمية متطورة، وأساليب تدريس تفاعلية، وبيئات تعليمية محفزة تدعم التنوع الثقافي والاجتماعي، بالإضافة إلى إشراك الأسرة والمجتمع في العملية التعليمية، إن هذا

التكامل بين التعليم والمؤسسات الاجتماعية يعزز من فرص تمكين الشباب ويُسهم في بناء مجتمع متماسك ومتقدم وفي هذا السياق يصبح من الضروري دراسة دور التعليم النوعي في تمكين الشباب وتنمية مهاراتهم الاجتماعية، بهدف فهم كيفية تحسين البرامج التعليمية وتوجيه السياسات التعليمية لتلبية احتياجات الشباب وتطلعاتهم، وكما يُمكن أن تسهم هذه الدراسة في توفير رؤى واضحة لصناع القرار والمربين حول أفضل الممارسات التي تؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع على حد سواء.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تواجه المجتمعات الحديثة تحديات متزايدة تتعلق بتمكين فئة الشباب وتنمية مهاراتهم الاجتماعية، والتي تمثل عنصرًا أساسيًا في بناء مجتمعات مستدامة ومتطورة وعلى الرغم من أهمية التعليم كوسيلة رئيسية لتطوير قدرات الشباب، إلا أن العديد من الأنظمة التعليمية التقليدية لا تلبي بشكل كافٍ متطلبات هذا العصر، خاصة فيما يتعلق بتطوير المهارات الاجتماعية التي أصبحت ضرورة حتمية لشباب اليوم فتراجع دور التعليم النوعي في هذه السياقات، والذي يُركز على جودة التعليم وشموليته، يمثل إشكالية كبيرة تؤثر على قدرة الشباب على التكيف والاندماج الإيجابي في المجتمع وتتمثل هذه المشكلة في وجود فجوة واضحة بين المحتوى التعليمي المُقدم في المؤسسات التعليمية وبين المهارات الاجتماعية التي يحتاجها الشباب لمواجهة تحديات الحياة اليومية، سواء على المستوى الشخصي أو المهني أو الاجتماعي، إذ يلاحظ أن التعليم التقليدي يركز بصورة رئيسية على الجوانب المعرفية الأكاديمية، ومع إهمال واضح للمهارات الناعمة مثل التواصل الفعّال، العمل ضمن فريق، القيادة، وحل النزاعات، والتي تعتبر محورية لتعزيز قدرة الشباب على التأقلم والمشاركة المجتمعية البناءة، وهذا النقص في تنمية المهارات الاجتماعية يؤدي إلى ضعف في قدرة الشباب على التعبير عن أنفسهم، والمساهمة الفاعلة في مختلف مناحي الحياة، ومما ينعكس سلبًا على تطوير المجتمعات بشكل عام وإضافة إلى ذلك فإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، التي تتسم بالتعقيد والتداخل، تجعل من الضروري أن يمتلك الشباب مهارات اجتماعية متقدمة تساعدهم في التفاعل مع بيئات متعددة ومتنوعة، ولكن الواقع يظهر أن نقص البرامج التعليمية النوعية التي تركز على تنمية هذه المهارات، وكذلك غياب التدريب المتخصص للمعلمين على

أساليب التعليم النوعي، يحد من فرص الشباب في اكتساب هذه المهارات الحيوية، وكما أن ضعف التكامل بين الأسرة والمؤسسات التعليمية في دعم هذه الجوانب الاجتماعية يزيد من تفاقم المشكلة، مما يبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات التعليمية الحالية.

وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت التعليم ومهارات الشباب الاجتماعية بشكل منفصل، إلا أن هناك ندرة واضحة في الأبحاث التي تركز على دور التعليم النوعي كآلية أساسية لتمكين الشباب اجتماعياً، وتهيئتهم لمواجهة متطلبات العصر، وهذا النقص في المعرفة يجعل من الضروري إجراء دراسة معمقة تساهم في سد هذه الفجوة من خلال تحليل وتقييم دور التعليم النوعي في تنمية المهارات الاجتماعية لدى الشباب، وبالتالي تعزيز مساهمتهم في بناء مجتمعات أكثر تماسكًا واستقرارًا ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، التي تهدف إلى فهم الأبعاد المتعددة لمشكلة ضعف تمكين الشباب اجتماعياً عبر التعليم التقليدي، واستكشاف الإمكانيات التي يوفرها التعليم النوعي في معالجة هذه المشكلة، ومن خلال هذه الدراسة، سيتم تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر في فعالية التعليم النوعي، بالإضافة إلى استعراض أفضل الممارسات التي يمكن تبنيها من قبل المؤسسات التعليمية والجهات المعنية لتطوير البرامج التعليمية بما يتوافق مع احتياجات الشباب.

ومن هنا تُعد مشكلة ضعف تمكين الشباب اجتماعياً عبر التعليم النوعي قضية مركبة تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين النظرية والتطبيق، والتعاون بين مختلف الجهات ذات الصلة، وإن معالجة هذه المشكلة ليس مجرد حاجة تعليمية فحسب، بل هي ضرورة اجتماعية تسهم في بناء مجتمع قادر على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل بفعالية ووعي، ومما يجعل هذه الدراسة ذات أهمية بالغة على المستويين الأكاديمي والعملي.

ثانياً- تساؤلات الدراسة:

1-كيف يؤثر التعليم النوعي في تعزيز مهارات الشباب الاجتماعية مثل التواصل والعمل الجماعي والقيادة؟

2-ما هي العوامل التي تعيق تطبيق التعليم النوعي في المؤسسات التعليمية وتأثيرها على تمكين الشباب اجتماعياً؟

3-إلى أي مدى تسهم البرامج التعليمية النوعية في تحسين قدرة الشباب على التفاعل الإيجابي والمشاركة الفاعلة في المجتمع؟
4-كيف يمكن تطوير المناهج والأساليب التعليمية النوعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للشباب بشكل أفضل؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

1-التعرف على تأثير التعليم النوعي في تعزيز مهارات الشباب الاجتماعية مثل التواصل والعمل الجماعي والقيادة.
2-التعرف على العوامل التي تعيق تطبيق التعليم النوعي في المؤسسات التعليمية وتأثيرها على تمكين الشباب اجتماعياً.
3-التعرف على مدى مساهمة البرامج التعليمية النوعية في تحسين قدرة الشباب على التفاعل الإيجابي والمشاركة الفاعلة في المجتمع.
4-التعرف على السبل التي يمكن من خلالها تطوير المناهج والأساليب التعليمية النوعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للشباب بشكل أفضل.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الاهمية النظرية:

1-إثراء الإطار المفاهيمي لمفهوم التعليم النوعي وعلاقته بتمكين الشباب اجتماعياً.
2-بناء نموذج تحليلي يربط بين جودة التعليم وتنمية المهارات الاجتماعية (التواصل، العمل الجماعي، القيادة).
3-سد الفجوة المعرفية في الدراسات السابقة حول تأثير التعليم النوعي على المهارات الاجتماعية.
4-تقديم رؤية شاملة تدمج بين النظريات التربوية والاجتماعية المتعلقة بتمكين الشباب.
5-توفير قاعدة علمية يمكن الاستناد إليها في البحوث المستقبلية ذات الصلة.

الاهمية التطبيقية:

1-مساعدة المؤسسات التعليمية في تطوير برامج التعليم النوعي بما يلبي احتياجات الشباب الاجتماعية والنفسية.
2-تحديد المعوقات التي تواجه تطبيق التعليم النوعي واقتراح حلول عملية لمعالجتها.

3-تقديم توصيات لتطوير المناهج وأساليب التدريس لتعزيز مهارات الشباب الاجتماعية.
4-توجيه جهود تدريب المعلمين لتحسين جودة التعليم النوعي.
5-تعزيز بيئات تعليمية محفزة تساهم في تمكين الشباب وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع.

خامساً- مفاهيم الدراسة:

يُعد التعليم النوعي من الركائز الأساسية في بناء قدرات الشباب وتمكينهم من الانخراط الإيجابي في المجتمع، إذ يركز على تنمية مهارات التواصل والعمل الجماعي والقيادة بما يعزز تكيفهم مع متغيرات الحياة المعاصرة كما يسهم هذا التعليم في صقل شخصية الشباب وإكسابهم الثقة بالنفس والقدرة على المشاركة الفاعلة في التنمية المجتمعية ومن ثمّ فإن دراسة دور التعليم النوعي في تمكين الشباب وتنمية مهاراتهم الاجتماعية تمثل مدخلاً أساسياً لفهم سبل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

1-**التعليم النوعي**: هو نوع من التعليم يركز على جودة المخرجات التعليمية وتطوير مهارات المتعلم بشكل شامل، وليس فقط على الكم أو عدد الساعات الدراسية، ويشمل الجوانب المعرفية والمهارية والسلوكية والاجتماعية.[1]

2- **تمكين الشباب**: هو عملية تعزيز القدرات والمهارات والفرص التي تتيح لهم اتخاذ قرارات مؤثرة في حياتهم والمشاركة الفاعلة في المجتمع، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.[2]

3- **المهارات الاجتماعية**: هي مجموعة السلوكيات والقدرات التي يستخدمها الفرد للتفاعل بفعالية مع الآخرين، وتشمل مهارات التواصل، التعاون، حل النزاعات، والقيادة.[3]

4-**تنمية المهارات الاجتماعية لدى الشباب**: تعني تطوير وتحسين القدرات الاجتماعية التي تمكنهم من التفاعل الإيجابي مع بيئتهم، وتعزيز قدرتهم على التعاون والتواصل والعمل الجماعي.[4]

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولاً-التعليم النوعي ودوره في صقل مهارات الشباب الاجتماعية:

يمثل التعليم النوعي أحد أبرز الدعائم الأساسية في بناء المجتمعات المعاصرة وتشكيل مستقبلها، إذ لم يعد ينحصر دوره في تقديم المعرفة الأكاديمية أو نقل

المعلومات التقليدية، بل بات أداة استراتيجية لإعداد الإنسان الواعي والمؤهل، وتنمية شخصيته ومهاراته الحياتية والاجتماعية على نحو شامل ومتوازن، و يكتسب التعليم النوعي أهمية مضاعفة في حياة فئة الشباب على وجه الخصوص، باعتبارهم المورد البشري الأهم والطاقة الفاعلة في مسيرة التنمية المجتمعية، ويهدف هذا النوع من التعليم إلى تنمية المهارات الاجتماعية الأساسية التي أصبحت متطلبًا رئيسًا للنجاح في مختلف مجالات الحياة، كمهارات التواصل الفعال، والعمل الجماعي، والقيادة، وهي مهارات لا يمكن تنميتها بكفاءة ضمن الإطار التقليدي القائم على التلقين والحفظ، بل تتطلب بيئة تعليمية ديناميكية تعتمد التفاعل والمشاركة والممارسة الفعلية.

وتعد مهارة التواصل من المهارات الجوهرية التي يسعى التعليم النوعي إلى تنميتها لدى الشباب، حيث يُصمم هذا النمط من التعليم ليكون بيئة محفزة على التعبير عن الآراء، والانخراط في النقاشات والحوارات، وتبادل وجهات النظر بصورة بنّاءة، ما يُكسب الطالب القدرة على التعبير عن أفكاره بدقة، وصياغة مواقفه بطريقة واضحة ومؤثرة، سواء من خلال الكتابة أو الحديث الشفهي، وكما تُسهم هذه البيئة التعليمية في تعويد الطالب على الاستماع للآخرين، واحترام اختلافاتهم، والتفاعل معهم بمرونة ومسؤولية لا يقتصر التواصل على المحتوى اللفظي فحسب، بل يشمل الجوانب غير اللفظية من تعابير الجسد، ونبرات الصوت، والقدرة على قراءة السياق الاجتماعي، وهو ما يعزز من كفاءة التواصل ويزيد من فاعلية التفاعل بين الأفراد وتُوفر التجربة التعليمية النوعية، من خلال ما تتضمنه من عروض تقديمية، وأنشطة صفية ولا صفية، ومشاريع جماعية، فرصًا حقيقية للطلاب لممارسة هذا النوع من التواصل في بيئات متنوعة، ومما يُسهم في صقل مهاراتهم الشخصية، وتهيئتهم للاندماج الإيجابي في المجتمع.[5]

وأما مهارة العمل الجماعي، فتُعد من المحاور المركزية التي يستهدفها التعليم النوعي، حيث يقوم هذا التعليم على استراتيجيات تعلم تعاونية تُشجع الطلاب على التعاون في إنجاز المهام وتحقيق الأهداف المشتركة، ويُسند إلى الطلاب في هذا النوع من التعليم مشاريع وأنشطة تتطلب العمل المشترك، وتوزيع الأدوار، والتكامل في الأداء، مما يُنمي لديهم الشعور بالمسؤولية الجماعية، ويُعزز قدرتهم على التعامل مع التنوع والاختلاف داخل الفريق، وحل الخلافات بطريقة إيجابية وسلمية، وتُسهم هذه التجربة التعاونية في غرس قيم الاحترام، والتفاهم، والتقدير المتبادل، كما تتيح

للطلاب فرصة ممارسة مهارات التفاوض، والإقناع، واتخاذ القرارات بشكل جماعي، ولعل من أبرز النتائج التي يُحققها هذا النوع من التعليم أنه يُكسب الطلاب مهارات العمل ضمن فرق متجانسة أو متعددة التخصصات، وهي مهارات ضرورية في بيئات العمل المستقبلية التي تُبنى على مبدأ التعاون والتكامل بين الأفراد، كما أن تعويد الطلاب على هذا النمط من التفاعل داخل المؤسسات التعليمية يجعلهم أكثر استعدادًا للاندماج في مجتمعاتهم المهنية والاجتماعية على نحو فاعل وبنّاء وفي سياق متصل يبرز دور التعليم النوعي في تنمية مهارات القيادة لدى الشباب، حيث إن البيئة التعليمية الداعمة والمشجعة تُعزز من ثقة الطالب بنفسه، وتُوفر له فرصًا حقيقية لتولي أدوار قيادية، سواء داخل الصف أو في الأنشطة الخارجية، كتنظيم الفعاليات، أو قيادة المشاريع الطلابية، أو تمثيل زملائه في المجالس المختلفة، ومن خلال هذه التجارب العملية، يتعلم الطالب كيفية اتخاذ القرار، والتخطيط، والتوجيه، والمتابعة، كما يُطوّر مهاراته في التفكير الاستراتيجي، وحل المشكلات، وتقييم الأداء الذاتي والجماعي، وتُتيح هذه الممارسات أيضًا فرصًا لتعلم مهارات الإلهام، والتحفيز، والتأثير الإيجابي، وهي من الصفات الجوهرية لأي قائد ناجح. ويُصبح التعليم في هذا الإطار بمثابة منصة تدريب حقيقية تُعدّ القادة القادرين على التعامل مع التحديات، وتحمل المسؤوليات، والمبادرة في مختلف مجالات الحياة.

ولا يقف التعليم النوعي عند حدود المناهج أو الأساليب التعليمية فقط، بل يمتد إلى مناخ المؤسسة التعليمية بأكملها، بما في ذلك طريقة إدارة الصف، ونوعية العلاقات بين المعلم والطالب، ومدى تشجيع البيئة التعليمية على المشاركة والتفاعل و يُنظر إلى المعلم لا بوصفه ناقلًا للمعرفة، بل باعتباره مرشدًا وموجهًا وميسرًا لعملية التعلم، يُساعد الطلاب على اكتشاف ذواتهم، وتطوير مهاراتهم، وبناء قدراتهم الذاتية والاجتماعية كما أن استخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة، وربط المعرفة النظرية بالتطبيقات العملية، وتوظيف أساليب التعليم النشط، كلها تُعد من الأدوات الفعالة التي تُسهم في إحداث تحول حقيقي في التجربة التعليمية، وتُوفر مساحات واسعة للطلاب للتفاعل، والتجريب، والإبداع ومن الجوانب التي لا ينبغي إغفالها في هذا السياق، ما تمثله الأنشطة اللاصفية من أهمية بالغة في تعزيز المهارات الاجتماعية لدى الشباب، إذ تُعد هذه الأنشطة امتدادًا طبيعيًا للتجربة التعليمية النوعية، وتُوفر للطلاب بيئات واقعية يستطيعون من خلالها ممارسة المهارات التي تعلموها داخل الصف في سياقات

حياتيـة حقيقيـة، والمشـاركة فـي الأنديـة الطلابيـة، أو الفعاليـات الثقافيـة، أو الفـرق الرياضية، أو المبادرات المجتمعية، تمنح الطلاب فرصًا لتطوير شخصياتهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وبناء علاقات اجتماعية جديدة، وكما تُساعدهم على تجاوز العقبات النفسية، والتعامل مع ضغوط الحياة بثقة وكفاءة، ما يجعل هذه الأنشطة رافدًا أساسيًا في تكوين الشخصية المتكاملة، وتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي، وتهيئة الشباب ليكونوا عناصر فاعلة في مجتمعهم. (6)

مما سبق يمكن القول إن التعليم النوعي يُشكل حجر الزاوية في إعداد شباب يمتلكون المهارات الاجتماعية اللازمة للنجاح في هذا العصر المتغير فالتواصل الفعّال، والقدرة على العمل ضمن فريق، والمهارات القيادية، لم تعد مهارات ثانوية، بل أصبحت من أساسيات الحياة العملية والاجتماعية، والتعليم النوعي هو الوسيلة المثلى لغرس هذه المهارات وتطويرها إن الاستثمار في هذا النوع من التعليم ليس رفاهية، بل هو ضرورة حتمية لبناء أجيال قادرة على مواجهة تحديات المستقبل، والمساهمة الفاعلة في تنمية مجتمعاتها.

ثانياً- العوامل التي تعيق تطبيق التعليم النوعي في المؤسسات التعليمية وتأثيرها على تمكين الشباب اجتماعيًا:

تُعدّ العوائق التي تحول دون تطبيق التعليم النوعي داخل المؤسسات التعليمية من أخطر ما يُواجه عملية التنمية الاجتماعية للشباب، إذ لا تتوقف هذه التحديات عند الجوانب التقنية أو الإدارية، بل تمتد لتؤثر مباشرة في قدرة الأجيال الجديدة على التفاعل مع مجتمعهم، واكتساب المهارات الاجتماعية الأساسية كالتواصل والعمل الجماعي والقيادة وتبدأ أولى هذه الإشكاليات من البنية التحتية الضعيفة التي تعاني منها كثير من المدارس والجامعات، حيث يفتقر الكثير منها إلى الفصول الدراسية المجهزة، والمختبرات، والمرافق التي تتيح فرص التعلم العملي والتفاعلي، و هذا الضعف المادي لا يسمح بتوفير بيئة محفزة قادرة على استيعاب المنهج النوعي، الذي يتطلب أساليب تدريس متقدمة وأدوات تكنولوجية تساند الطالب على المشاركة والتفكير النقدي، وهو ما أكدته دراسة منشورة في المجلة العلمية للدراسات التربوية والنوعية، والتي بينت أن غياب التجهيزات المناسبة يُعدّ من أكبر معوقات التعليم النوعي.(7)

وكما أن ضعف تأهيل الكادر التعليمي يُعد من أبرز العوامل التي تقف في وجه هذا النوع من التعليم، فالمعلم الذي لم يتلق تدريبًا متخصصًا على استراتيجيات التعلم النشط، أو لا يملك أدوات التفاعل الإبداعي داخل الصف، لن يكون قادرًا على تفعيل دور الطالب أو تحفيزه على التعبير والنقاش أو التعاون مع زملائه، والتعليم النوعي لا يكتفي بنقل المعرفة، بل يستدعي دورًا توجيهيًا فاعلًا من المعلم، يكون فيه قائدًا وميسرًا، وهو ما تفتقر إليه العديد من النظم التعليمية التي ما زالت تعتمد على الطرق التقليدية في التدريس، وتقصي المعلم من فرص التطوير المهني المستمر ومن جهة أخرى فإن طبيعة المناهج الدراسية القائمة على التلقين والحفظ دون التركيز على الجانب المهاري أو التطبيقي تشكل عائقًا جوهريًا أمام التعليم النوعي، فهذه المناهج التي غالبًا ما تكون مركزية وتقليدية، لا تُعطي الطالب المساحة الكافية للتفكير النقدي أو التعبير عن الذات، وتُقلص فرص الحوار والمناقشة، وبالتالي يفقد الطالب المهارات الاجتماعية التي تُعد ضرورية للاندماج المجتمعي، مثل التعاون، والنقاش، واتخاذ القرار، والمبادرة، وهذا يؤثر سلبًا على تمكين الشباب اجتماعيًا، وحيث ينشأ جيل لا يمتلك أدوات التعبير أو التفاعل، مما يحدّ من فرصه في التأثير الإيجابي داخل المجتمع أو الانخراط في العمل الجماعي المؤسسي ولا يقل عن ذلك أهميةً، الإطار الإداري والبيروقراطي الذي تتحرك فيه المؤسسة التعليمية، حيث تسود ثقافة التلقين والانضباط الشكلي، وتتراجع مبادئ الحرية الأكاديمية والمشاركة الطلابية، فتُصبح المدرسة أو الجامعة بيئة طاردة للإبداع ومُحبِطة للمبادرات، وإن هذا النمط الإداري يُفرِغ التعليم من جوهره التربوي والاجتماعي، ويُقلّص المساحة المتاحة للأنشطة اللاصفية، والمبادرات الشبابية، والحوارات المفتوحة، وهي كلها أدوات مركزية في التعليم النوعي، لأنها تمثل السياق الحقيقي لاكتساب المهارات الاجتماعية، وقد أشار الباحث محمد الربيعي إلى أن غياب التفكير النقدي في نظم التعليم العربية يُنتج طلابًا يعانون من الخضوع والانصياع، ويُحرَمون من أدوات التأثير أو القيادة أو التفاعل مع قضايا مجتمعهم، وهو ما يُضعف قدرتهم على التمكين الذاتي والاجتماعي.[8]

ويُضاف إلى ما سبق عامل الثقافة المجتمعية السائدة، والتي في كثير من الأحيان لا تدعم التعليم النوعي، بل تُكرّس أنماطًا تقليدية في التربية والتفكير، تجعل من الطالب متلقيًا سلبيًا للمعرفة، وتُقلل من قيمة المهارات الاجتماعية مقارنة بالمجالات الأكاديمية النظرية، فالمجتمع الذي لا يُشجّع على الحوار، أو يُقصي دور الشباب في

اتخاذ القرار، يخلق بيئة لا تستوعب ثمار التعليم النوعي، حتى وإن تم تطبيقه جزئيًا داخل المؤسسات التعليمية، وهذا الفجوة بين ما يُدرّس داخل المدرسة، وما يُمارَس في الواقع المجتمعي، تُضعف نتائج العملية التربوية وتمنع تحقيق الهدف الأساسي من التعليم النوعي، وهو بناء فرد قادر على الفهم، والمشاركة، والتأثير

إن تأثير هذه العوائق مجتمعة لا يتوقف عند حدود التحصيل الأكاديمي، بل ينعكس بصورة مباشرة على تمكين الشباب اجتماعيًا، فالشاب الذي لم تُتح له فرص التفاعل داخل بيئته التعليمية، ولم يُشجَّع على التعبير والنقد والمبادرة، سيجد صعوبة في بناء شبكة علاقات متوازنة أو خوض تجارب العمل الجماعي أو ممارسة القيادة المجتمعية، ومع مرور الوقت، تتكوّن فجوة بين قدراته الذاتية، ومتطلبات المجتمع الذي يحتاج إلى مواطنين فاعلين ومبادرين، إن غياب التعليم النوعي لا يعني فقط ضعف المخرجات المعرفية، بل أيضًا تراجع مستوى الوعي الاجتماعي والمهارات الشخصية لدى الشباب، وهو ما يُهدد فرصهم في الاندماج الاجتماعي والمساهمة في التنمية المستدامة، ولذلك فإن تجاوز هذه التحديات لا يُعتبر مسألة تقنية فقط، بل هو ضرورة استراتيجية لتمكين الشباب وتعزيز دورهم في المجتمع.[9]

مما سبق تُظهر المعطيات أن العوامل التي تعيق تطبيق التعليم النوعي في المؤسسات التعليمية، مثل ضعف تدريب المعلمين، وقلة الموارد، والتمسك بالأساليب التقليدية، تمثل تحدياً جوهرياً أمام تحقيق أهداف هذا النمط من التعليم إذ ينعكس ذلك سلباً على قدرة الشباب في اكتساب المهارات الاجتماعية الضرورية للتفاعل الإيجابي والاندماج المجتمعي و أن غياب بيئة تعليمية تفاعلية تقلل من فرص الشباب في ممارسة العمل الجماعي والقيادة وبناء الثقة بالنفس ويؤدي هذا القصور إلى إضعاف تمكين الشباب اجتماعياً ويحد من أدوارهم الفاعلة في المجتمع ومن ثم، فإن تجاوز هذه العوائق يمثل شرطاً أساسياً لنجاح التعليم النوعي في تحقيق رسالته التنموية.

ثالثاً- مدى إسهام البرامج التعليمية النوعية في تحسين قدرة الشباب على التفاعل الإيجابي والمشاركة الفاعلة في المجتمع:

تُعد البرامج التعليمية النوعية من أبرز الركائز التي تُسهم في إعداد الشباب للحياة المجتمعية الفاعلة، إذ إنها لا تقتصر على تزويدهم بالمعلومات والمعارف النظرية فحسب، بل تعمل على تمكينهم من اكتساب المهارات الحياتية والاجتماعية التي تؤهلهم للتفاعل الإيجابي داخل المجتمع، فالتعليم النوعي يتجاوز المفهوم التقليدي

للمدرسة كمصدر للمعرفة الأكاديمية، ليصبح بيئة متكاملة تعزز القيم الإنسانية، وتنمي الوعي المدني، وتُشجع على المبادرة والعمل الجماعي، مما يجعل من المؤسسة التعليمية مختبرًا حقيقيًا للحياة الاجتماعية والمواطنة الفاعلة

وفي ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، لم يعد دور التعليم مقتصرًا على تحصيل الدرجات أو اجتياز الامتحانات، بل أصبح من الضروري أن يُمكّن الشباب من تطوير قدراتهم على التحليل والتفكير النقدي، ومهارات التواصل، وفهم الآخر، والانخراط في قضايا مجتمعية بوعي ومسؤولية، وهنا تبرز أهمية البرامج التعليمية النوعية التي تدمج المناهج الدراسية بأنشطة تطبيقية، وتوفر للطلاب فرصًا للمشاركة في الحوارات، والمشروعات المجتمعية، والعمل التطوعي، مما يساعد على تنمية الشعور بالانتماء وتعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية لدى الشباب وإن التفاعل الإيجابي لا يتولد في فراغ، بل هو نتيجة لممارسات تعليمية تراكمية تُشعر الطالب بأن صوته مسموع، وأن أفكاره تُحترم، وأنه شريك في صنع بيئة التعلم. فكلما شعر الطالب بقيمته داخل المؤسسة التعليمية، زادت ثقته بنفسه، وارتفع مستوى تواصله مع الآخرين، مما ينعكس على سلوكه خارج أسوار المدرسة أو الجامعة، ومن خلال هذا النمط من التعليم، يكتسب الشباب مهارات الاستماع، واحترام الرأي المخالف، والعمل ضمن فريق، وهي جميعًا مهارات ضرورية لأي تفاعل اجتماعي ناجح.[10]

وكذلك فإن البرامج التعليمية النوعية تُشجع على إشراك الشباب في مبادرات تتعلق بمحيطهم المحلي، مثل حملات التوعية الصحية، أو تنظيم الفعاليات الثقافية، أو المشاركة في مشاريع بيئية وتنموية، وهذه المبادرات لا تساهم فقط في تطوير المهارات القيادية لديهم، بل تُرسخ لديهم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وتدربهم على التخطيط، واتخاذ القرار، والتفكير في الحلول العملية للمشكلات المجتمعية، فالتعليم الذي يرتبط بالواقع يعزز من قدرة الشباب على الإسهام الحقيقي في تنمية المجتمع، ويحولهم إلى عناصر فاعلة لا مجرد أفراد على الهامش ومن أبرز جوانب إسهام التعليم النوعي في تعزيز المشاركة المجتمعية هو أنه يُراعي الفروقات الفردية بين الطلاب، ويُتيح لكل طالب فرصة التعبير عن ذاته، واستكشاف مواطن قوته، والتغلب على نقاط ضعفه، وهذا التقدير للتنوع يعكس احترامًا جوهريًا لكرامة الإنسان، ويُسهم في بناء جيل أكثر تقبلًا للاختلاف، وأكثر استعدادًا للتعامل مع التنوع الثقافي والديني والفكري الذي يزخر به المجتمع الحديث، فعندما يتعلم الطالب أن يقدّر الآخر داخل

الصف، سيكون أكثر تقبلًا له في المجتمع وفي الوقت ذاته يُسهم هذا النوع من التعليم في الحد من السلوكيات السلبية بين الشباب، مثل الانعزال، والتطرف، والعنف، وذلك لأنه يُعزز الحوار، والانفتاح، والفكر التعددي، ويُنمّي شعور الانتماء الحقيقي إلى المجتمع. فالشاب الذي يشعر بأنه جزء من نسيج مجتمعه، ومشارك في بنائه، سيكون أقل ميلاً إلى الانسحاب أو الانجراف نحو سلوكيات هدامة، ومن هنا، فإن الاستثمار في التعليم النوعي لا يُعد خيارًا تجميليًا، بل هو ضرورة استراتيجية لأمن المجتمعات واستقرارها.[11]

ولا يخفى أن التعليم النوعي يتطلب بيئة مدرسية متكاملة، تؤمن بقدرات الشباب، وتشجع على الإبداع، وتوفر مساحة آمنة للتجريب والخطأ والتعلم المستمر، وكما أن العلاقة بين المعلم والطالب تلعب دورًا محوريًا ، حيث يُنتظر من المعلم أن يكون قدوة ملهمة، ومرشدًا داعمًا، لا مجرد ناقل للمعلومة، وإن التعليم النوعي يغير نظرة الطالب إلى ذاته وإلى العالم من حوله، ويمنحه أدوات الفهم والتأثير والتغيير، وهي أدوات لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمعات التي تسعى إلى التقدم والتنمية وتجدر الإشارة إلى أن نجاح هذه البرامج يعتمد على وجود إرادة مؤسسية تؤمن بقدرة التعليم على التغيير، وتُخصص الموارد اللازمة لتطوير المحتوى التعليمي، وتأهيل الكوادر التربوية، وتفعيل دور الأنشطة اللاصفية، وربط المدارس والجامعات بالمجتمع المحلي، فعندما تكون المؤسسات التعليمية جزءًا حيًا من المجتمع، فإنها تصبح بيئة حاضنة لأفكار الشباب وطموحاتهم، وتكون مخرجاتها أكثر ارتباطًا بحاجات الوطن والمواطن.[12]

مما سبق يمكن القول في المحصلة إن البرامج التعليمية النوعية تسهم بشكل بالغ في تحسين قدرة الشباب على التفاعل الإيجابي والمشاركة الفاعلة في المجتمع، لأنها تُمكّنهم من اكتشاف ذواتهم، وفهم بيئتهم، والمساهمة في تطويرها، وهذا النوع من التعليم لا يبني المعرفة فقط، بل يبني الإنسان الواعي، القادر على أن يكون فاعلًا في مجتمعه، وركيزة في مستقبله.

رابعاً- تطوير المناهج والأساليب التعليمية النوعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للشباب:

يُعد تطوير المناهج والأساليب التعليمية النوعية من أبرز التحديات التي تواجه النظم التربوية المعاصرة، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والنفسية المتسارعة التي يعيشها الشباب في هذا العصر، ولقد أصبح من الضروري أن تتجاوز المناهج

التقليدية الأطر الجامدة التي تركز على الحفظ والتلقين، لتتحول إلى مناهج تفاعلية حيوية تستجيب لحاجات الطلاب الاجتماعية والنفسية، وتُمكّنهم من التعامل بمرونة ووعي مع بيئاتهم المتغيرة إن الشباب اليوم بحاجة إلى تعليم لا يُخاطب عقولهم فقط، بل يراعي مشاعرهم، ويحتضن تطلعاتهم، ويعزز شعورهم بالانتماء والقيمة الذاتية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مراجعة جذرية للمضامين التربوية وأساليب التدريس وإن الخطوة الأولى نحو تطوير المناهج تكمن في اعتماد رؤية شاملة للطالب باعتباره كائنًا اجتماعيًا ونفسيًا متكاملًا، لا مجرد متلقي للمعرفة وهذا يقتضي إعادة النظر في محتوى المناهج لتكون أكثر ارتباطًا بحياة الشباب اليومية واهتماماتهم، بحيث تتناول موضوعات تعكس واقعهم، وتناقش قضايا معاصرة تمسهم بشكل مباشر، مثل العلاقات الاجتماعية، وضغوط الحياة، والصحة النفسية، والمواطنة، والتكنولوجيا، والهوية الثقافية فعندما يشعر الطالب بأن المنهج يُعبّر عنه، ويعالج قضاياه، ويأخذ واقعه بعين الاعتبار، فإنه يصبح أكثر تفاعلًا واهتمامًا، وأكثر استعدادًا للانخراط الإيجابي في العملية التعليمية.[13]

وكذلك فإن تطوير الأساليب التعليمية لا يقل أهمية عن تطوير المحتوى، إذ أن الطريقة التي تُقدم بها المعرفة تؤثر بشكل مباشر في نفسية الطالب، وقدرته على الفهم، وشعوره بالأمان والانتماء، فالأساليب التربوية القائمة على المشاركة، والتفاعل، والتعلم النشط، تمنح الطالب دورًا فاعلًا داخل الصف، وتشعره بأنه ليس مجرد متلقٍ، بل مساهم في بناء المعرفة، وكما أن هذه الأساليب تُشجع على التعاون، واحترام الآخر، وتنمية مهارات التواصل والحوار، وهي كلها عناصر أساسية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للمراهقين والشباب، الذين يمرون بمراحل حساسة من النمو الذاتي والتشكّل النفسي ومن الأبعاد الحيوية في تطوير المناهج والأساليب النوعية هو إدماج الجانب العاطفي والنفسي في بيئة التعلم، وذلك من خلال مراعاة الفروقات الفردية بين الطلاب، والاهتمام بجوانب الدعم النفسي والتوجيه التربوي فالمعلم في هذا السياق لا يُفترض أن يكون ناقلًا للمعرفة فقط، بل شريكًا في عملية بناء شخصية الطالب، وراصدًا لمشاعره وتحدياته النفسية، وداعمًا له في مراحل القلق أو الارتباك أو الضغط، وكما أن توفير أنشطة تعليمية تُراعي الإبداع والخيال، وتُتيح التعبير الحر، كالرسم، والمسرح، والكتابة، تُعد أدوات فعالة في مساعدة الشباب على

تفريغ مشاعرهم، وفهم ذواتهم، وبناء ثقتهم بالنفس، وهو ما يُسهم في تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي على حد سواء.[14]

ولا بد من الإشارة إلى أن البيئة المدرسية أو الجامعية التي تُطبّق فيها هذه المناهج يجب أن تكون بيئة ديمقراطية، تحترم حرية التعبير، وتعزز الحوار المفتوح، وتُشجع على التعددية وقبول الاختلاف، فهذه القيم لا تُدرّس نظريًا فقط، بل تُمارس يوميًا من خلال التفاعل داخل الصف، وطريقة إدارة الحصص، والعلاقة بين الطالب والمعلم، وبين الطلاب أنفسهم وعندما يشعر الشباب أن لهم مساحة آمنة للتعبير عن آرائهم دون خوف من السخرية أو الرفض، يصبحون أكثر انفتاحًا، وأكثر استعدادًا للاندماج الإيجابي في المجتمع ويُعد التعليم القائم على المشاريع من النماذج الفعالة في هذا المجال، حيث يُطلب من الطلاب العمل ضمن مجموعات على قضايا واقعية، تتطلب البحث، والتفكير، والتخطيط، والتنفيذ، وهذا النوع من التعلم لا يعزز فقط المهارات المعرفية، بل يُسهم أيضًا في تطوير روح المبادرة، وتحمل المسؤولية، والقدرة على العمل ضمن فريق، وهي مهارات اجتماعية ونفسية ضرورية لنمو الشخصية المتوازنة، وكما أن المشاريع التي ترتبط بالمجتمع المحلي تعزز من شعور الشباب بدورهم في خدمة الآخرين، وتنمي لديهم الإحساس بالانتماء والهوية الوطنية ومن جهة أخرى لا يمكن إغفال أهمية استخدام التكنولوجيا في تطوير المناهج النوعية، شريطة أن يكون الاستخدام موجّهًا ومبنيًا على أهداف تربوية واضحة، فالتقنيات الرقمية إذا ما استُخدمت بشكل ذكي، ويمكن أن تفتح آفاقًا واسعة للتعلم التفاعلي، وتُسهم في تعزيز مهارات التفكير النقدي والتحليل، وتُوفر مساحات للتعبير الشخصي والإبداع، مما يُلبّي حاجات الجيل الجديد الذي نشأ في ظل التكنولوجيا، ويجد فيها وسيلة للتعبير والتواصل واكتشاف الذات ويُعد تدريب المعلمين وتأهيلهم المستمر من الشروط الأساسية لإنجاح هذا التحول في المناهج والأساليب التعليمية، إذ أن أي تطوير للمحتوى والأسلوب يظل قاصرًا ما لم يواكب وعي تربوي لدى القائمين على تنفيذه فالمعلم هو العنصر البشري الحاسم في العملية التعليمية، وإذا لم يكن مؤمنًا بقدرة التعليم على إحداث التغيير النفسي والاجتماعي لدى طلابه، فلن يتمكن من توظيف الأدوات والأساليب النوعية بالشكل المطلوب، ولذلك لا بد من توفير برامج تدريبية للمعلمين تُركز على الجانب التربوي والنفسي، وتُعزز مهاراتهم في التواصل، والتوجيه، وإدارة الصفوف بشكل إيجابي وبنّاء. [15]

مما سبق أن تطوير المناهج والأساليب التعليمية النوعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للشباب لا يجب أن يكون مجرّد مشروع مؤقت أو إصلاح سطحي، بل ينبغي أن يُبنى على رؤية تربوية عميقة وشاملة، تضع الطالب في مركز العملية التعليمية، وتُراعي تكوينه النفسي والاجتماعي، وتُحاكي واقعه وتطلعاته، فهذا النوع من التعليم هو الذي يصنع الفرق الحقيقي في حياة الشباب، ويُعدّهم ليكونوا أفرادًا متوازنين، وفاعلين، وقادرين على الإسهام الإيجابي في بناء مجتمعاتهم على أسس من الوعي، والتسامح، والمشاركة.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن التعليم النوعي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز مهارات الشباب الاجتماعية، حيث يتيح لهم بيئة تعليمية تفاعلية تُنمّي مهارات التواصل الفعّال، وتُحفّز على العمل الجماعي، كما توفر فرصًا عملية لتولي أدوار قيادية، مما يُعدهم بشكل متكامل لمواجهة تحديات الحياة الاجتماعية والمهنية بثقة وكفاءة.

2-أظهرت نتائج الدراسة بتعدد العوامل التي تعيق تطبيق التعليم النوعي في المؤسسات التعليمية، منها نقص التدريب المتخصص للمعلمين، وغياب الموارد الكافية، بالإضافة إلى التمسك بالطرق التقليدية في التدريس، وهذه المعوقات تؤثر سلبًا على قدرة المؤسسات في تمكين الشباب اجتماعيًا، فتقلل من فرص تنمية مهاراتهم الاجتماعية الضرورية للتفاعل الإيجابي.

3-بينت نتائج الدراسة أن البرامج التعليمية النوعية تسهم بفعالية واضحة في تحسين قدرة الشباب على التفاعل الإيجابي والمشاركة الفاعلة في المجتمع، حيث توفر لهم فرصًا تطبيقية تمكنهم من بناء الثقة بالنفس، وتنمية مهارات الحوار، وتعزيز الشعور بالانتماء، مما ينعكس إيجابًا على اندماجهم المجتمعي ودورهم البناء في التنمية المجتمعية.

4-أكدت نتائج الدراسة إن تطوير المناهج والأساليب التعليمية النوعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للشباب يتطلب تبني رؤية شمولية تدمج بين المحتوى التفاعلي والأساليب النشطة التي تراعي الفروقات الفردية، وتدعم التعبير عن الذات، وتوفر بيئة تعليمية ديمقراطية، مع التركيز على تدريب المعلمين وتأهيلهم لضمان تطبيق هذه المناهج بشكل فعّال يلبي تطلعات الشباب ويساهم في تنميتهم المتوازنة.

التوصيات:

1- ضرورة تعزيز برامج التدريب المستمر للمعلمين لتزويدهم بالمهارات التربوية والنفسية اللازمة لتطبيق التعليم النوعي بفاعلية، مما يسهم في تطوير مهارات الطلاب الاجتماعية والشخصية.

2- العمل على تحديث المناهج التعليمية لتكون أكثر تفاعلية وشمولية، وذات صلة مباشرة بحاجات الشباب الاجتماعية والنفسية، بحيث تعكس واقعهم وتطلعاتهم.

3- اعتماد استراتيجيات تعليم نشطة تعتمد على التعلم التعاوني، والمشاريع الجماعية، والنقاشات الحوارية التي تعزز مهارات التواصل والعمل الجماعي والقيادة لدى الطلاب.

4- توفير بيئة مدرسية ديمقراطية وآمنة تسمح للطلاب بالتعبير عن آرائهم بحرية، وتدعم التنوع الثقافي والاجتماعي، مما يعزز الانتماء والقبول بين أفراد المجتمع التعليمي.

5- إدماج الدعم النفسي والتوجيه التربوي ضمن النظام التعليمي، لتلبية الاحتياجات النفسية للشباب، والتعامل مع ضغوطهم ومشاكلهم بشكل فاعل.

6-تشجيع استخدام التكنولوجيا التعليمية كأداة لتعزيز التفاعل والمشاركة، مع ضمان توجيه استخدامها بما يخدم الأهداف التربوية والاجتماعية.

7- تعزيز الأنشطة اللاصفية والطلابية مثل الأندية الرياضية والثقافية والمجتمعية، لما لها من دور فعّال في صقل مهارات القيادة والتواصل والعمل الجماعي لدى الشباب.

8- تطوير آليات تقييم تراعي الجوانب الاجتماعية والنفسية للطالب، وليس فقط الجوانب الأكاديمية، لتقديم صورة شاملة عن تطور مهاراته وقدراته.

9- دعم مبادرات الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي، لضمان تضافر الجهود في تلبية احتياجات الشباب وتنمية مهاراتهم الاجتماعية.

10- وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد لدمج التعليم النوعي في جميع مراحل التعليم، مع تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق ذلك بشكل مستدام.

11- تحفيز الطلاب على المشاركة الفاعلة في صنع القرار داخل المؤسسات التعليمية، مما يعزز لديهم مهارات القيادة والمسؤولية الاجتماعية.

12- العمل على إزالة العقبات الإدارية والمالية التي تحد من تطبيق التعليم النوعي، مع التركيز على توفير بنية تحتية ملائمة تدعم هذا النمط من التعليم.

13- تشجيع البحث العلمي والدراسات الميدانية المستمرة لتقييم أثر التعليم النوعي على مهارات الشباب الاجتماعية والنفسية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرامج التعليمي.

الهوامـــــــــش:

1-عبد الله محمد العتيبي، التعليم النوعي وأثره في تطوير العملية التعليمية، الرياض، ط2، دار الفكر العربي، 2017م ، ص 45.
2-فاطمة المالكي، تمكين الشباب والتنمية المجتمعية، القاهرة، ط1، دار النهضة العربية، ، 2019م ، ص 112.
3-سامي عبد الله الحارثي، المهارات الاجتماعية وتنميتها، جدة، ط1، دار اليمامة للطباعة والنشر، 2018م ، ص 78.
4-محمد محمود الخطيب، تنمية مهارات الشباب الاجتماعية، بيروت، ط2، دار الفكر اللبناني، 2020م ، ص 150.
5-حسان بوجليدة حمد الشريف ابن ثابت، "تأثير التدريس بأسلوب التعلم التعاوني على تنمية بعض المهارات الاجتماعية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي"، مجلة "أفكار وآفاق"، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، مارس 2022م ، ص125.
6-نصيف فهمي منقريوس ، أساسيات علمية ومهنية في ممارسة مهارات الخدمة الاجتماعية ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2017م ، ص11.
7-أميرة سيد فرج، مشاكل التعليم النوعي في مصر وأفريقيا والدول العربية" (بحث علمي)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث التربوية والنوعية (SJSE)،المجلد 5، العدد 11، 2020 م ، ص253.
8- مروة عفيفي ، سمير عبد المنعم أحمد، وآخرون ، "تصور مقترح للتغلب على معوقات تطبيق التعليم الرقمي بمرحلة الثانوية العامة في مصر ، "مجلة دراسات وبحوث التربية النوعية مج (8) ، ع(1) ، جامعة الزقازيق، كلية التربية النوعية، 2022م ، ص456.
9-غازي عنيزان الرشيدي، البحث النوعي في التربية، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،2017م ، ص368.
10-منى سامي سعيد بدير، دور التعليم النوعي في رفع كفاءة شباب الخريجين لسوق العمل، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، جامعة المنوفية (MOLAG)، المجلد 8، العدد ،28، 2021م ، ص23.
11-عبد اللطيف محمد الشامسي، صناعة التعليم؛ نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2011م ، ص141.
12-أحمد حسن أحمد الفقيه، التوليف النوعي لدراسات الكفايات المهنية لتدريس اللغة العربية، مجلة كلية التربية ،جامعة طنطا، المجلد (74) ، العدد (2) ،2020 م ، ص 272.
13-توفيق مرعي ، التعليم الابتدائي في الوطن العربي ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط(4) ،2017م ، ص34.
14-فلاح العطوي ، "التعليم القائم على المشاريع العملية، نموذج تعليمي مميز يوسع عقول الطلاب"، وزارة التعليم ، السعودية، 2015م ، ص 21.
15-محمد جاسم العبيدي ، "الإبداع والتفكير الابتكاري وتنميته في التربية والتعليم"، مركز ديبونو لتعليم التفكير، 2010م ، ص 244 .